النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD
جيل جديد
Generation G
A New Generation
مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
الجامعة الأردنية

المشاركة السياسية للشباب في الأردن بين إنتاج المعرفة السياسية والممارسة

برنامج جيل جديد

سلسلة موجزات السياسات لمشاركة الشباب المدنية والسياسية

موجز السياسات - 1

مقدمة

يتناول موجز السياسات هذا المشاركة السياسية للشباب في الأردن فيما يتصل بالتحليل النقدي لمستوى تطور العلوم السياسية في الأوساط الأكاديمية الأردنية وإنتاج المعرفة. إذ أنه من الضروري النظر إلى هذين البُعدين مجتمعين لفهم كيف يؤثر إنتاج المعرفة والعمل من خلالها، وأهمية تفاعل هذه العناصر المؤدي إلى المشاركة السياسية للشباب في السياق الأردني التي غالباً ما تتّسم بعدم التعمق المعرفي والاحتكام للنظريات والتيارات الفكرية والعلمية التي تتعلق في هذا المجال.

يأتي هذا الموجز كمخرج لمحور مختبر سياسات مشاركة الشباب المدنية والسياسية، والذي تعقده منظمة النهضة العربية والديمقراطية (أرض) بالشراكة مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، في إطار برنامج جيل الجديد. ويسلط هذا الموجز الضوء على الجلسة الأولى للمختبر وما ناقشه عشرون طالباً من طلبة العلوم السياسية والقانون في الجامعة الأردنية في هذا الصدد. وتبعاً لمنهجية عمل المختبر، تم استضافة البروفيسور زيد عيادات مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية وأدار اللقاء الخبير في حقوق الإنسان الدكتور رياض صبح.

العلاقة بين انتاج المعرفة والمشاركة السياسية

تركز العلوم السياسية الحديثة بشكل أساسي على دراسة السياسات، والسياسة، والعلاقات الدولية، والديناميات بين الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية وتحليلها. وقد تمكنت من خلال ذلك من تطوير العديد من الأساليب والمناهج التي لم تخدم تطور النظريات الأكاديمية وحسب، بل ساهمت أيضاً في **إرشاد عمل الأحزاب السياسية والمنظمات المحلية والوطنية والسياسية.** ومن الأمثلة على تلك العلاقة بين **مراكز الفكر والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة**، إذ تُوجه المعارف التي تُنتجها الأولى **لإرشاد سياسات الأخيرة واستراتيجياتها** .

وبالتالي، فإن المعرفة المنتَجة في العلوم السياسية، والشبكات التي يتم من خلالها مشاركتها ونشرها، مهمة في **تحليل العمل وأشكال المشاركة السياسية المدنية.** ويُعدّ الفهم النقدي لحالة العلوم السياسية من حيث كونه **تخصصاً** وإنتاجه المعرفي في الأردن والمنطقة ضرورياً للتصدي لمسألة **مشاركة الشباب وانخراطهم في الساحة السياسية والمدنية،** والنظر كذلك في أشكالها المختلفة الظاهر منها والخفي، فالمشاركة أساسية في السعي نحو تحقيق الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

دور الجامعات في إنتاج المعرفة في العلوم السياسية والاجتماعية

يُدرس تخصص العلوم السياسية في الجامعة الأردنية في عمان منذ عام 1965. وجرى تأسيس قسم للعلوم السياسية في جامعة اليرموك في إربد في عام 1991/1992 ، وبالمثل جرى تأسيس قسم للعلوم السياسية في جامعة مؤتة بالكرك في عام 1994. وتُعدّ هذه الجامعات الثلاث الأبرز في الأردن وتقع في العاصمة، وشمال البلاد وجنوبها. ويُظهر وقت تأسيس هذه المساقات أو الأقسام المتخصصة في العلوم الإنسانية أن هذا التخصص ما يزال حديث العهد نسبياً في السياق الأردني.

إن النظر إلى وضع كليات «العلوم السياسية» في الجامعات الأردنية ومقارنته بالأعداد والتوجهات في سياقات أخرى في المنطقة العربية يُقدم دلالة مثيرة للاهتمام عن المسائل المترابطة والمعقدة التي تؤثر على مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمدنية في الأردن.

تحديات دراسة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية وفقاً للمشاركين في المختبر

1. قلّة عدد الطلاب والكليات المتخصصة المتاحة

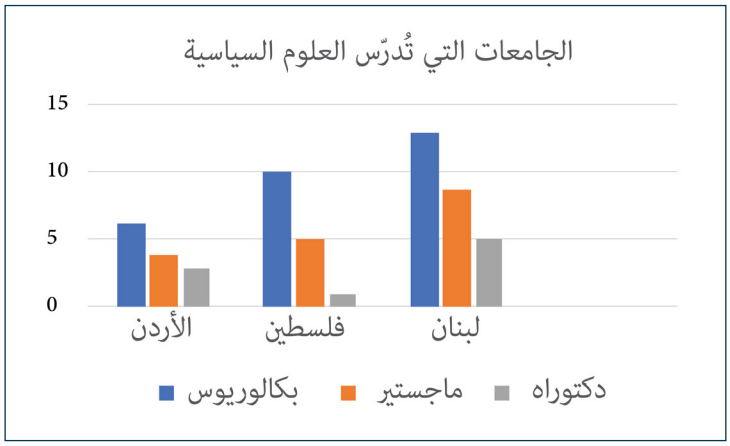

الشكل 1: الجامعات التي تُدرس العلوم السياسية

تشير الأرقام الصادرة عن وزارة التعليم العالي إلى **غياب الاهتمام بدراسة العلوم السياسية في الجامعات مقارنة بالتخصصات الأخرى**. ففي الفصل الدراسي الثاني من العام 2021، بلغ إجمالي عدد الطلاب في جميع الجامعات 1536 طالباً من أصل أكثر من 330 ألف طالب من الملتحقين ببرامج البكالوريوس، والماجستير والدكتوراه (715 من الإناث و812 من الذكور). وفي العام الدراسي 2023-2022، انخفض العدد الإجمالي للطلبة إلى 1451 طالباً، منهم 157 طالباً من جنسيات غير أردنية. ويجدر بالذكر أن **أربع جامعات فقط من بين الجامعات الحكومية العشر تقدم برامج البكالوريوس في العلوم السياسية**، في حين **تقدم ثلاث جامعات برامج الماجستير، وجامعتان فقط (جامعة الأردن وجامعة مؤتة) برامج الدكتوراه. وبالنسبة للجامعات الأهلية: تُقدم جامعتان من بين الجامعات الثماني عشرة برامج البكالوريوس** في العلوم السياسية، في حين **تقدم جامعة واحدة برنامجاً لدراسة الدكتوراه.**

وقد تبيّن أن هذه الأعداد في الأردن منخفضة مقارنة بالجامعات في **لبنان والأراضي الفلسطينية.** وكما يُظهر الرسم البياني 1، فثمة 13 من إجمالي 37 جامعة (واحدة حكومية و36 خاصة) في لبنان تقدم برامج البكالوريوس في العلوم السياسية، بينما تسع منها تقدم برامج الماجستير وتمنح ثلاث درجات الدكتوراه. أما في فلسطين، فتقدم عشر جامعات من إجمالي 21 جامعة في الضفة الغربية وقطاع غزة برامج البكالوريوس، في حين تقدم خمس جامعات برامج الماجستير، وجامعة واحدة فقط درجة الدكتوراه

2. النظرة الاجتماعية والاقتصادية لدراسة العلوم السياسية

> "ما زال هناك أشخاص يقولون لي إنه كان علي دراسة الطب بدلاً من العلوم السياسية وإنها مضيعة للوقت. ويقول لي كثير إن العلوم السياسية لا تُطعم خبزاً."
> – طالب علوم سياسية– سنة ثالثة.
>
> "كان معدّلي في التوجيهي *98.5%* واخترت دراسة العلوم السياسية. مع ذلك، ثمة صورة نمطية يصعب تغييرها. كثيراً ما يقول الناس إن السياسة تسبب الصداع والمشاكل. لم يشجعني أحد من أصدقائي أو أقاربي."
> – طالب علوم سياسية– سنة ثالثة.

يعاني طلاب العلوم السياسية من **الصور النمطية الاجتماعية السائدة**؛ إذ غالباً ما يثبّط أفراد العائلة والمجتمع من حماسهم لدراسة العلوم السياسية. وتلعب العوامل الاجتماعية والأكاديمية **دوراً في جعلها غير جذابة أو مرغوب بها لدى الطلاب المتفوقين.**

ورغم وجود مجموعة لا بأس بها من طلاب العلوم السياسية في الجامعات الأردنية ممن يطمحون للعمل في وزارات حكومية معيّنة مثل وزارتي الداخلية والخارجية، إضافة إلى الأجهزة الأمنية، إلا أنه **وفي مواجهة ارتفاع المديونية والعجز الاقتصادي، تسعى الحكومة إلى تقليص عدد موظفي القطاع العام**، الأمر الذي يحدّ من فرص العمل المتاحة.

3. انخفاض معدلات القبول

وفقاً لنظام القبول الموحد لطلبة شهادة الثانوية العامة الأردنية، احتلّت العلوم السياسية مرتبة متدنية مقارنة بالتخصصات الأخرى، وتطغى التخصصات العلمية مثل الطب والهندسة وكذلك التخصصات الاجتماعية الأخرى مثل القانون على دراسة العلوم السياسية، ما يؤدي إلى **إتاحة تخصص العلوم السياسية بمعدلات قبول منخفضة للطلاب ذوي التحصيل الأكاديمي الأضعف.**

4. أساليب تدريس ومناهج قديمة

تتجه أساليب التدريس الحديثة نحو **الاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا الحديثة** وسياسة **الصفوف المفتوحة** ما يتيح للطلبة مساحات للحوار والنقاش، إلا أنه ولدى مراجعة المناهج والخطط الدراسية لأقسام العلوم السياسية في الأردن فإننا نجد **تشابهاً كبيراً في مواد المساقات** بين الجامعات، الأمر الذي يعكس **التكرار وغياب الهوية العلمية أو الفكرية المتميزة.** وهذا ما أكدته دراسة مقارنة أعدّها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية (2014)، حيث سلط الضوء على **أن المساقات الإلزامية لا تشكل منهاجاً نظرياً منهجياً أو متكاملاً**، كما أن المساقات الاختيارية لا تتناغم مع بعضها وغالباً ما تعكس **المصالح الشخصية في التطور المهني للأساتذة** بدلاً من احتياجات الطلاب أو الاحتياجات الوطنية.

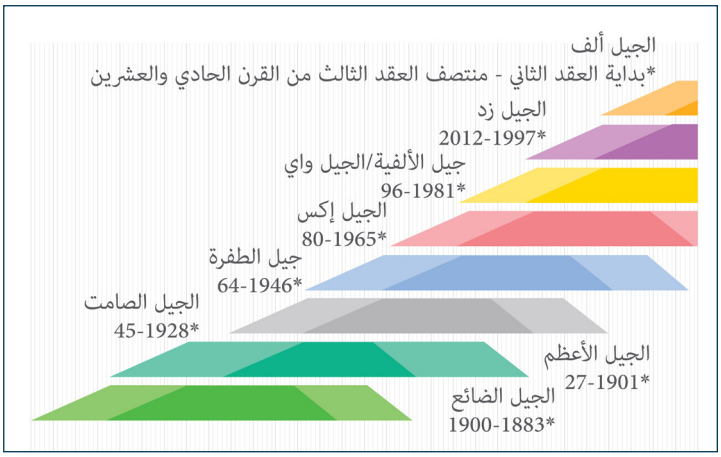

الشكل 2 المصدر: ويكيبيديا "الجيل Z"

يشكل الجيل الحالي من طلبة الجامعات جزءاً مما يُطلق عليه اسم **جيل ما بعد الألفية (الجيل زد)**، أو بالعامية «زومرز» (وهم الأشخاص المولودون بين نهاية التسعينيات من القرن العشرين والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين)، وما يميزهم هو كونهم «**مواطنين رقميين**» -إذ أُتيح لهم الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا المحمولة منذ نعومة أظفارهم. ولا يجعلهم هذا بالضرورة «ملمّين رقمياً» ولكنه يؤثر عليهم فعلياً لأن التكنولوجيا قد ساهمت في رسم طرق التفاعل لديهم في وقت مبكر جداً. ولقد أثر التطور السريع للتكنولوجيا على التصورات المتعلقة بالعمر والجيل، فضلاً عن فهم مرحلة «البلوغ» و «الشباب» وممارساتها، ما أدى إلى خلق فجوات واختلافات متصورة أوسع بين الأشخاص الذين تفصل بينهم سنوات قليلة من العمر. وينبغي أخذ هذا التقدم التكنولوجي المتزايد والترابط **بعين الاعتبار من أجل فهم أشكال المشاركة والانخراط والعمل التي يلجأ إليها شباب اليوم ويتحركون خلالها.** خصائص جيل زد وجيل الألفية (المولودين بين ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي) تؤثر على طريقة تفكيرهم وممارستهم للمشاركة السياسية والمدنية في الأردن والمنطقة. في كثير من الاحيان يلجؤون الشباب إلى منصات ووسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن أفكارهم وآرائهم ومن أجل التنظيم والتعبئة بخصوص الأمور والمسائل التي يعتبرونها مهمة بالنسبة لديهم

لذلك، الاهتمام بالأبعاد هذه قد يسمح للمختصين بدراسة العلوم السياسية فهم أشكال المشاركة السياسية في الأردن بطريقة اوسع وملاحظة أشكال بديلة ومتنوعة من العمل السياسي والاجتماعي. هذه المنهجية للاطلاع على المشاركة تثبت ان هنالك اشكال مختلفة لها قد لا تكون ظاهرة دائماً، بل يمكن العثور عليها ايضا في ممارسات يومية قد تبدو «خفية». على العلوم السياسية في الاردن تطوير نهج وفكر معقد حول العمل السياسي لكيلا تحظره فقط في العمل المؤسساتي والحزبي. بالإضافة الى ذلك، من الضروري تطوير وتحسين تعليم العلوم السياسية في الجامعات والانتاج المعرفي في حقل الدراسة هذا لمنح الشباب ادوات ومعارف ومعلومات دقيقة حول الحياة السياسية تسمح لهم بتطوير دورهم العام ومشاركتهم بشكل فعال ومفيد لمجتمعاتهم.

دور مراكز الأبحاث في انتاج المعرفة في العلوم السياسية والاجتماعية

إن عدد المراكز البحثية في الأردن والمعنية بالدراسات السياسية والشؤون الدولية محدودة وحيث أن معظم هذه المراكز الفاعلة ليست مختصة فقط بالسياسات إنما تختص بالسياسة والعمل الاجتماعي والاقتصادي وغيرها ضمن محددات التمويل المطروحة من قبل المهتمين من المانحين والممولين من المنظمات الدولية والمجتمع الدولي، **بالتالي يصل العدد الفعلي للمراكز المختصة أو مراكز الفكر بما لا يتجاوز عشرة مراكز**، وعند مراجعة المحتوى المنشور لهذه المراكز فيما يتعلق بالشؤون السياسية، فهي تصدر كتب ونشرات دورية ودراسات وتقارير وأوراق سياسات، متاحة أغلبها عبر مواقعها الالكترونية.

وهنالك بعض مراكز الدراسات التي تقدم أعمالاً مثيرة للاهتمام في مجال العلوم السياسية، مثل مركز الدراسات الاستراتيجية ومعهد السياسة والمجتمع ومركز القدس للدراسات السياسية والاستراتيجية فمثلاً يقوم مركز القدس بأبحاث في العديد من المجالات والمواضيع المختلفة، بدءًا من تعزيز الديمقراطية ودور المرأة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وصولاً إلى قضايا المتعلقة بالنقابات العمالية والتطرف العنيف، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي، وينشر المركز دراسته من خلال مقالات وكتب.ويقوم أيضاً معهد السياسة والمجتمع بإنتاج المعرفة من خلال أنواع مختلفة من الأوراق، مثل الأوراق القرارية والأوراق المسارية والتعليقات المتوفرة على موقعهم الإلكتروني.

ومع ذلك، يبقى عدد مراكز الابحاث والمجلات العلمية المتخصصة في الدراسات والشؤون السياسية في الأردن محدودا، وخلافاً للوضع في الأردن، تتّسم السياقات الأخرى في المنطقة بإنتاج معرفي أوسع وأكثر تنوعاً في العلوم السياسية: ففي فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) على سبيل المثال، ثمة أكثر من عشرين مركزاً متخصصاً في السياسة والعلاقات الدولية، ويمكن تفسير ذلك بالأوضاع السياسية التي تحيط بالمجتمع الفلسطيني وحالة الاحتلال المستمرة منذ أكثر من 75 عاماً ناهيك عن تنوع الأطياف والأحزاب السياسية من اليمين إلى الوسط واليسار.

في هذا السياق الحالي المتسم بندرة الموارد، يتضاءل تأثير وفعالية مراكز الابحاث ومؤسسات التفكير بشكل ملحوظ، مما ينتج تأثيرًا كبيرًا على المنظومة السياسة، وعمليات صناعة السياسات، والوعي العام في المجتمع الأردني. في حين تأتي مراكز الفكر عادة، في سياقات عديدة في العالم، بأدوار بارزة من خلال توفير معلومات وتحليلات شاملة للجمهور العام وللقادة السياسيين، بما في ذلك أعضاء البرلمان وصناع القرار، بشأن التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل البلاد وتلعب مراكز البحث دوراً فعالاً في تحديد السياسات الخارجية للدول الكبرى، لذلك يجب معالجة نقص العدد ونوعية مثل هذه المؤسسات في السياق الأردني.

يتطلب تعزيز دور هذه المؤسسات في الأردن جهداً كبيراً لأنها يمكن أن تشكل رافعاً لإنتاج عمل سياسي وسياسيين وخبراء وصنّاع قرار أكثر وعيًا وأكثر فهماً للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها الأردن وقادرين على التعامل مع السياسات التي تؤثر على المجتمع بشكل مختلف.

دور المجلات والمنشورات في انتاج المعرفة في العلوم السياسية والاجتماعية

يُلاحظ ايضاً **نُدرة في عدد المجلات** المختصة في الشأن السياسي، ففي حين تُعتبر المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، الصادرة عن جامعة مؤتة، المجلة العلمية الرسمية للعلوم السياسية في الأردن، لا تنشر الجامعات الحكومية الأخرى المقالات السياسية في مجلاتها بشكل متواصل، وعند مراجعة الإصدارات العشرة الأخيرة من المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، شكلت المقالات المتعلقة بالسياسة 19% فقط من إجمالي المقالات المنشورة مع تركيز غالبية المحتوى على القضايا القانونية بدلاً من ذلك.

وتُصدر جامعة العلوم التطبيقية مجلة دورية مُحكّمة تحت اسم المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية- سلسلة العلوم الإنسانية، تحتوي على عدد من المقالات التي تتناول العلوم السياسية. اما مجلة دراسات، التي تصدر عن عمادة البحث العلمي في الجامعة الاردنية منذ عام 1974 ورقيا ، ومنذ عام 2017 بالنسخة الرقمية فقط، فهي متخصصة بالدراسات الاجتماعية والانسانية، ولكن تحتوي على مقالات مختصة بالعلوم السياسية أيضا.

إجمالاً، ما زالت أعداد المقالات العلمية منخفضة في البلدان العربية. تشير تقارير حديثة إلى أنه في عام 2007، كان عدد النشرات العلمية العربية (حوالي 15,000 ورقة) معادلاً للإنتاج العلمي للبرازيل وكوريا الجنوبية في عام 1985.

علاوة على ذلك، إذا تم احتساب العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات في المنطقة العربية بواقع 180,000، بالإضافة إلى 30,000 باحث يعملون بدوام كامل في مراكز متخصصة، فيمكن تقدير الجسم الأكاديمي والعلمي العامل في مجال البحث والتطوير العربي بحوالي 210,000 باحث. ومع ذلك، ينتج هؤلاء العلماء المتخصصون فقط 5,000 مقالة أكاديمية سنويًا، ما يُعادل 24 ورقة علمية لكل 1,000 أستاذ جامعي وباحث بدوام كامل.

في هذا السياق، **شهد الأردن تغييرات هامة في مجال البحث العلمي**، وبسبب الاهتمام الأكبر بمجالات الهندسة والطب، تأثرت **العلوم الاجتماعية أيضًا بتطور ملحوظ في العشرين عامًا الماضية**. وعلى الرغم من ركود العلوم السياسية، وفقاً لما تم ذكره سابقاً من أسباب، **إلا أن السياق الأردني يمر حالياً بعدة تطورات وديناميكيات تُمثل فرصًا للتغيير الحقيقي**؛ كإطلاق مسارات التحديث السياسي والاقتصادي في عام 2021، والدور الأكبر الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في هذا الصدد، والجهود الأوسع المبذولة في بناء الأحزاب السياسية. إذ يمكن لكل هذه العوامل مجتمعة ان يكون لها أثر مهم وإيجابي على إنتاج المعرفة في العلوم السياسية.

مساهمة العلوم السياسية في تشجيع مشاركة الشباب السياسية والمدنية

أظهرت الدراسة الأولية التي أجرتها منظمة النهضة العربية (أرض) عام 2021، أن **غالبية الشباب ما يزالون غير فاعلين في المجال السياسي**، وهو الاتجاه الذي تؤكده دراسة حديثة لمؤسسة فريدريش إيبرت ستيفتونغ في الأردن بعنوان «الشباب في الأردن» تكشف موقف الشباب من **قلة ثقتهم بالسياسة العامة والمؤسسات الحكومية ومشاركتهم السياسية**، ونجد أن هناك **أسباب عدة لهذه الظاهرة** منها ما يتعلق بإدراك الشباب بعدم وجود دور ومساحة لهم في المجتمع المدني والسياسي للمشاركة والتأثير، وعلى صعيد اخر، **يواجه الشباب عوائق عديدة في المشاركة السياسية والمدنية مرتبطة بعدم إتاحة الفرص للعمل على توسيع معرفتهم وقدراتهم السياسية والاجتماعية**، وانعدام ثقتهم بمؤسسات العمل السياسي كالأحزاب والمجتمع المدني.

في هذا السياق **يصبح دور العلوم السياسية مهماً وأساسياً**، بوصفها تخصصاً يدرس العلاقة بين السياسات والمجتمعات، وبين فاعلي المجتمع المدني والحكومات وصناع السياسات على المستوى المحلي والوطني والدولي، **وتلعب الجامعات ومراكز الأبحاث دوراً أساسياً لمشاركة المعارف حول هذه القضايا ورفع الوعي بها وإتاحتها للجميع** حيث تساهم هذه المؤسسات بتزويد الأفراد بأدوات ومعرفة متقدمة وواسعة تمكنهم من **تحقيق مسارات مهنية في القطاع العام وفي المجتمع المدني تعود بالنفع على مجتمعاتهم**، وعلى وجه الخصوص تفتح دراسة العلوم السياسية **مسارات وظيفية محددة** للشباب) كالعديد من الوظائف المختلفة في المنظمات الخاصة والهادفة للربح وغير الربحية وكذلك في القطاع العام) **بما يمكنهم من تولي الأدوار والمسؤوليات القيادية في مجتمعاتهم**. وتتيح العلوم السياسية لطلابها **المعرفة والمهارات** المطلوبة للعمل في مجالات القانون، والصحافة، والشؤون الدولية، والتعليم الابتدائي والثانوي والمناصب في الوكالات الحكومية والمكاتب السياسية، فتمكنهم من إحداث تغيير إيجابي في مجتمعهم من خلال العمل في هذه السياقات والمستويات المختلفة.

علاوة على ذلك، **فإن إعادة تعريف فهم المشاركة السياسية أصلاً قد يمكّن هذا التخصص من أن يصبح أداة لتحقيق الحكومة الرشيدة والمشاركة الشاملة فعلياً في المجتمعات المحلية الأردنية**. إذ تشكل تخصصات حقوق الإنسان والعلاقات الدولية ونظريات وممارسات التنمية والعلوم الإستراتيجية وإدارة السياسات، مجالات من العلوم السياسية ذات صلة مهمة ووثيقة مع تحولات المجتمع والسياق الأردني؛ لأنها تمكن **إنشاء جيل جديد من الشباب والشابات القادرين على الفهم، والعمل على أرض الواقع بمنظور شامل ومتعمق للأحداث وقدرة على ربطها على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية.**

ويُعد تعميم العلوم السياسية وسيلة لتمكين العمل السياسي والمجتمعي بشكل أوسع في المجتمع الأردني أيضاً، إذ أنه يساهم في **توفير مرجعية معرفية للمواطنين على أشكال المشاركة وأثرها**، كالمشاركة في الانتخابات والأحزاب، والمؤسسات. وبالفعل، فإن **توسيع المشاركة السياسية والمدنية** في المجتمع يعد في بعض النظريات السياسية **أساس تمكين الحياة العامة الديمقراطية.**

التوصيات

لوزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات:

- مراجعة المناهج الدراسية والعمل على تطويرها لتشمل تطبيقات عملية في مجال العلوم السياسية، بما يجعلها أكثر ديناميكية وتقاطعاً مع تخصصات أخرى (كالاقتصاد، وعلم الاجتماع، والعلوم الإنسانية، إلخ.)
- التوسع في شمول برامج العلوم السياسية بمختلف مستوياتها (البكالوريوس، والماجستير والدكتوراه) في الجامعات الحكومية والأهلية معاً.
- تأهيل طاقم التدريس بأساليب التدريس الحديثة وتطوير فهمهم للعلوم السياسية وفق أحدث النظريات ورفد الجامعات بالمزيد من أعضاء هيئة التدريس.
- إدخال دروس العلوم السياسية في المناهج المدرسية للمستويات العليا من أجل تعزيز المعرفة الأكاديمية لدى الطلاب في هذا المجال.
- إقامة شراكات مع المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني لإشراك الطلبة في البرامج التدريبية والعملية بوصفها جزءاً من المنهاج الدراسي.
- التعاون مع جامعات عربية وعالمية مرموقة لإثراء أعضاء هيئة التدريس والمناهج بالخبرات المتميزة. أيضاً التبادل العملي وتوسيع فرص الشباب للاطلاع على تجارب أخرى.
- دعم زيادة عدد الدوريات المتخصصة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وزيادة مخصصات البحث العلمي.

لمراكز البحوث:

- التركيز بشكل أكبر على أبحاث العلوم السياسية والشؤون ذات الصلة من خلال التوسع في الدراسات الأكاديمية والتطبيقية.
- التعاون مع الجامعات وهيئاتها التدريسية لإجراء بحوث متخصصة مستمرة والعمل على نشرها لرفع مستوى المعرفة العلمية والوعي السياسي لدى عامة الناس.
- إنشاء برامج للحوار والإرشاد السياسي لتعزيز كفاءة طلبة العلوم السياسية وزيادة خبراتهم السياسية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية.

لمنظمات المجتمع المدني والشباب:

- إطلاق وطرح مبادرات تعاون مع مراكز البحوث والجامعات إذ يثري البحث الأكاديمي والخبرات العملية بعضهما كما يتيحان تبادل المعرفة وتطوير مسائل وأُطر أصيلة.
- الاستفادة من المعرفة والمهارات الرقمية، فضلاً عن التقنيات ووسائل الإعلام، لإيجاد فضاءات للشباب تسمح لهم بالمشاركة في نقاشات مثمرة عن السياسات وأحوال مجتمعاتهم.
- تشكيل بيئة يمكنها إذكاء الإنتاج العلمي في مجالات العلوم السياسية وتعمقه والاستفادة منه.
- توفير رؤى ومعلومات لطلبة العلوم السياسية والخبراء لتمكين التحليل والدراسة.
- تعزيز المبادرات الشعبية التي تبني الوعي الجماعي والعمل في المجتمع نحو إحداث التغيير الإيجابي.

تم إطلاق مشروع جيل جديد في منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في عام 2021، بدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية لتنشيط وتشجيع القيادات الشبابية في تعزيز العدالة الاجتماعية بين المرأة والرجل. ويهدف المشروع إلى الترويج للحوار بين الشباب وصانعي السياسات للتأثير على السياسات المرتبطة بالعدالة، وخاصة حقوق الشباب والمرأة

يعد مختبر السياسات جزء من منهجية بحثية في منظمة النهضة (أرض)، تعمل على توفير مساحة مخصصة لمناقشة وبحث قضايا السياسات العامة، بحيث تسعى لبناء قدرات المشاركين في المختبر وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتأثير في عملية صنع السياسات العامة، وتبادل الآراء مع الخبراء والباحثين المختصين في المواضيع المطروحة بناء على أوراق مرجعية يتم إعدادها لتناول موضوع الدراسة في المختبر.

مركز النهضة الإستراتيجي هو مركز فكري مستقل مقره الأردن تأسس عام 2018 يعمل ضمن الإطار التنظيمي لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)